■ تقارير علمية ■

الندوه العربية
حول التجارة والاستثمار

عرض: سمير عريقات*

عقدت الندوه العربية حول التجارة والاستثمار بالقاهرة خلال الفترة ٢٥-٢٦ مايو ١٩٩٧ بالتعاون بين الادارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة بالبلاد العربية. وعرض فى الندوه ثمان اوراق دارت جميعها حول موضوع الندوه مع التركيز على الاصلاحات الاقتصادية والهيكلية فى الدول العربية وتحديات ومستقبل التجارة العربية.

وفيما يلى عرض مختصر للاوراق الثمانى التى تم عرضها فى الندوه:

الورقة الاولى : د. عمر عبدالله كامل . **برامج الاصلاح الاقتصادى فى الدول العربية: الايجابيات والسلبيات مقارنه بالتجارة العالمية** . أوضحت الورقة أن بروز قضايا التصحيح الاقتصادى والاصلاح الهيكلى فى الدول العربية جاءت كحتمية طبيعية للتحديات الضخمة التى فرضها الواقع الاقتصادى المتغير منذ مطلع الثمانينات وقد ارتكزت على دعامتين اساسيتين اولهما العمل على استعادة التوازن الاقتصادى الكلى، وثانيهما تطبيق الاصلاحات الهيكلية اللازمه لحسن تخصيص الموارد وتنميتها. وجاءت الورقة فى ثلاثة ابواب تناول الباب الاول منها سياسات التصحيح الاقتصادى والهيكلى فى بعض الدول العربية واستعرضت الورقة فى الفصل الاول من هذا الباب سياسات الاصلاح الاقتصادى الهيكلى فى دول مجلس التعاون الخليجى، حيث تبين أن برامج

* د. سمير عريقات : خبير أول بمركز التخطيط الزراعى - معهد التخطيط القومى.

الاصلاح الاقتصادى التى طبقتها تلك الدول قد اتصفت بأنها تتمشى مع الظروف الاقتصادية العالمية منذ اتجاه اسعار البترول فى أوائل الثمانينات الى الانخفاض، الامر الذى جعل هذه الدول تعمل نحو ترشيد الإنفاق وسد الفجوه بين الادخار والاستثمار واعادة النظر فى البرامج الاستثمارية الطموحه المتعلقة ببعض المشروعات الائتمانية.

وقد ركزت الاجراءات التصحيحية التى اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجى على تخفيض الإنفاق الحكومى والاتجاه نحو تبنى برامج الخصخصة لمعظم الشركات والمؤسسات التى تديرها الحكومة.

وفى الفصل الثانى من الباب الأول والذى خصص لدراسة برامج التصحيح الاقتصادى والهيكلى فى بعض الدول العربية الاخرى وهى مصر والاردن وتونس والمغرب والجزائر تبين أن هذه الدول قد استطاعت تخفيض معدلات التضخم من خلال خفض العجز فى الموازنة العامة بترشيد الانفاق وخفض الدعم واصلاح النظام الضريبى وغير ذلك من السياسات الاصلاحيه.

وفى الباب الثانى تناولت الورقه الآثار السلبيه لبرامج الاصلاح وكيفية مواجهتها وقد تبين أن برامج التصحيح الهيكلى التى تبنتها الدول العربيه حققت الكثير من الايجابيات أهمها: تصويب أوضاع الميزانية، وتشجيع القطاع الخاص، وتدفق الاستثمارات الأجنبيه ، وتحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادى، وتخفيض معدل التضخم. إلا أن تطبيق هذه البرامج ترتب عليه بعض الآثار السلبيه مثل تفاقم مشكلة البطاله ، وتزايد عدد السكان تحت خط الفقر وسوء توزيع الدخل، وتدنى نسبه السكان الذين يحصلون على خدمات اجتماعيه.

وفى الباب الثالث استعرضت الورقه بعض التجارب العالميه فى مجال الاصلاح الاقتصادى فعرضت تجربة " المكسيك". وبينت الورقه ملامح برنامج الاصلاح الاقتصادى فى المكسيك خلال الفتره ١٩٨٨/٨٢ فى أعقاب أزمة المكسيك من تزايد عجز الموازنه وتزايد عجز ميزان المدفوعات وهروب رأس المال وزيادة معدل التضخم وانخفاض سعر العمله . حيث ركز البرنامج على السيطرة على التضخم وترشيد الانفاق العام وسيطرة الدولة على سوق الصرف وزيادة الضرائب غير المباشرة وتحرير التجاره الخارجيه. وقد أدت هذه السياسات الى الإضرار بالطبقات الشعبيه والوسطى ورجال الأعمال حيث تحملوا أعباء تطبيق البرنامج من تدهور سريع فى الأحوال المعيشيه ، وازدياد مستوى

البطاله على أثر تصفيه أكثر من ٦٠٪ من شركات القطاع العام، وارتفاع أسعار السلع والخدمات.

وقد اتبعت المكسيك بين سنتى ١٩٨٨ و ١٩٩٣ استراتيجية تصحيحيه واصلاحيه عززت بها عملية ضبط أوضاع ماليتها العامه ووضع الأساس اللازم لنمو الاقتصاد بقياده القطاع الخاص، وتخفيض التضخم الذى كان يرتفع بنسبه ١٦٠٪ سنويا، والمحافظه على سعر صرف ثابت.

وقد أكدت الورقه فى نهايتها على مجموعه من التوصيات تمثلت فى:

- تقليص نفقات الدفاع والأمن.
- الاسراع بإنشاء السوق العربيه المشتركه.
- استعادة الأموال العربيه المستثمره فى الخارج والتى تتجاوز ٨٠٠ بليون دولار وتوفير المناخ الملائم لعوده هذه الأموال.
- انشاء مركز عربى للمعلومات لتجميع المعلومات والفرص الاستثماريه داخل الدول العربيه.
- تعميق أهمية الادخار لدى المواطن العربى.
- حرية انتقال الأيدى العامله العربيه.

الورقه الثانية: صالح كامل. **المشروعات العربيه المشتركه من خلال تجربة مجموعه دله البركه.**

أكدت الورقه أن هناك عوامل ايجابيه خففت من مخاطر الإقدام على تأسيس المشروعات المشتركه مثل تفاهم الحكومات المضيفه لتلك المشروعات والتسهيلات التى تقدم بحسب ظروف وأحوال كل قطر عربى دون توافر الاطار الاقتصادى والتنظيمى والتشريعى المتكامل.

وقد اهتمت مشروعات مجموعة دله البركه باختيار المجالات الأكثر تنمويه فى القطر المعنى للاستفاده من الميزه النسبيه لكل قطر والاستفاده من الموارد الطبيعيه والبشريه المتوافره حاليا.

وتركزت هذه المشروعات فى الزراعه والانتاج وصيد الاسماك وتسويقه والانتاج الصناعى فى كل من البلاد الآتيه : مصر، تونس ، المغرب، السودان ، اليمن ، موريتانيا، الأردن ، لبنان ، البحرين.

وقد كونت هذه المسيره الطويلة مع المشروعات المشتركه فى الدول العربيه تجربة عميقه أمكن التعرف من خلالها على المشكلات والقضايا والتى من أهمها:

- دراسة الجدوى: والتركيز على أبعاد تستوعب مصلحة الطرف الأجنبى غير المقيم للمحافظة على حقوقه.
- ضعف مساهمات الشركاء المحليين وتحمل الشريك الأجنبى معظم الخسائر المتحققه .
- عدم استقرار الهياكل القانونيه والتشريعيه التى تحكم نشاط هذه الشركات .
- ضرورة اعادة النظر فى المزايا والاعفاءات المعطاه للمستثمر الأجنبى والتى تتعلق عادة بالضرائب والجمارك وتحويل العملة .
- سياسة الأجور حيث يجب أن يكون الأجر اقتصاديا بمعنى عدم انفصال الأجور عن حجم الانتاج.

الورقه الثالثة: أ.د. أحمد شرف الدين . **تطورات تشريعيه فى الخصخصه والاستثمار.**

أوضحت الورقه أن التشريعات والقرارات والاجراءات التى أصدرتها مصر فى الفتره الماضيه تبين استجابة أجهزة الدوله بازالة معوقات الاستثمار والقيود التى تحول دون مشاركة القطاع الخاص فى انجاز برامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر.

وقد ركزت الورقه على تحليل الاتجاهات التشريعيه فى أربعة اتجاهات:

تمثل الاتجاه الأول فى تخفيف الأعباء على الاستثمار والتيسير فى اجراءاته ، فيما يختص ببعض الاعفاءات الضريبيه للاستثمار لتشجيع الاستثمار الجماعى فى الأوراق الماليه حيث صدر القانون رقم ١٩٩٦/٩٠ باعفاء صناديق الاستثمار من الضريبه السنويه المقرره بقانون الضرائب على الدخل . كما تبنت الدوله الاتجاه نحو تيسير اجراءات الاستثمار بهدف خدمة المستثمرين بأسلوب لامركزى وتخفيف القيود على تملك الأجانب للعقارات.

واتاح الاتجاه الثانى للاجانب المشاركة فى التنمية الاقتصادية . فقد صدر القانون رقم ١٩٩٨/٩٦ ليجيز للأجانب مزاولة نشاط التصدير فى مصر سواء كانوا أفراداً أو شركاء فى شركات أشخاص أو أموال ، وكذلك تعديل بعض أحكام قانون البنوك والائتمان وقانون البنك المركزى بموجب القانون رقم ١٩٩٧/٩٦ أجاز فيه المشرع لغير المصريين تملك مايزيد عن ٤٩٪من رأس المال المصدر.

وشجع الاتجاه الثالث الاستثمار العقارى . فقد صدر القانون رقم ١٩٩٦/٤ لتشجيع

الاستثمار العقارى بغرض التأجير فى إطار قوانين العرض والطلب وطبقا لاحكام القانون المدنى التى تعلى من شأن الحرية التعاقدية. كما شجعت الدولة على الاستثمار فى الاراضى الصحراوية.

أما الاتجاه الرابع فقد تمثل فى خصخصة المرافق والخدمات العامة وأصدرت الدولة القواعد والنظم المنظمة لتوسيع قاعدة الملكية عن طريق طرح الاسهم فى بورصة الاوراق المالية أو بيع اصول شركات القطاع العام كليا أو جزئيا وفتح افاق ارحب للاستثمار امام القطاع الخاص. وقد فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار فى قطاعات البنية الاساسية مثل مشروعات الانتاج واقامة الطرق والخدمات.

الورقة الرابعة:أ.د. محمد محمود الامام . **الاصلاحات الاقتصادية فى الدول العربية: الاسس والمستقبل.** أكدت الورقة على ان برامج الاصلاح الاقتصادى شانه التطبيق تتكون من شقين الاول: يسمى التثبيت اى القضاء على العوامل التى ادت الى توسع الطلب المحلى على نحو "ينعكس فى شكل عجز فى ميزان المدفوعات او التضخم او الاثنين معا" . اما الشق الثانى : فيتمثل فى إعادة الهيكلة وفقا لمنظور معين لما يجب ان يكون عليه هيكل قطاع الاعمال ووظائف الدولة ومنهاجها فى توجهها ويرى الباحث انه من الافضل أن يستخدم تعبير "برامج التكيف المالى وإعادة الهيكلة".

كما اوضحت الدراسة ان هناك ثلاثة مجالات رئيسية للسياسات العامة للدولة وهى سياسات تتعلق باختيار وتعزيز النظام السياسى والاجتماعى للدولة ، وسياسات تتعلق بالتنمية طويلة وقصيرة الاجل ، وسياسات تتعلق بالادارة اليومية للاقتصاد القومى .

وعموما يمكن تصنيف الوظائف الرئيسية للدولة فى:

- تسيير نظام الدولة وفقا للمرحلة التى يمر بها الاقتصاد المعنى.
- تنظيم عمل الاسواق.
- توفير السلع والخدمات ذات النفع العام.
- تحقيق متطلبات التنمية المتواصلة.
- تحقيق متطلبات النمو المتوازى.
- اعادة توزيع الدخل لتحقيق الضمان الاجتماعى والعدالة الاجتماعية.
- السياسات الخاصة بتثبيت الاقتصاد فى مواجهة تقلبات الاسعار.

وقد حددت الورقة اركان عملية رسم السياسات والتى تتمثل فى:

- تحديد القضايا موضع السياسات بناء على تقييم الاوضاع السائدة .
- انتخاب الاهداف المتوخاه فى تناول تلك القضايا لوضع الاولويات .
- اختيار الادوات التى تستخدم فى معالجة القضايا .
- مناقشة بدائل السياسات الموجهه لمعالجه القضايا من حيث كفاءتها .
- وضع معايير مناسبة لتقييم بدائل السياسات ولمتابعة نتائجها .

وقد بينت الدراسة أن رسم السياسات يتطلب الاتفاق اولا على دالة الاهداف والتى تأتى التنمية والتكامل العربى فى مقدمتها بالنسبة للدول العربية، والتوفيق بين الاهداف القطرية والاهداف الاقليمية وبالنسبة لقضية تحقيق الوحدة العربية أشارت الورقة انها لابد وان تبدأ بمنطقة حرة للتجارة وتدرجا الى السوق المشتركة فالاتحاد الاقتصادى وفق المنهج الاوروبى القائم .

واكدت الورقة على الأخذ بمبدأ المزايا التنافسية وليس مبدأ المزايا النسبية ، وهذا يتطلب الاهتمام بالجودة والسعر حيث تلعب العوامل التقنية والفنية دورا رئيسيا فى الامرين آخذين فى الاعتبار البعد الاجتماعى والقوى المؤثرة فيه .

الورقة الخامسة: **الاتفاقية الموحده لاستثمار رؤوس الاموال العربية بين الدول العربية - التكيف القانونى ومناخ الاستثمار فى الدول العربية.** قدمت هذه الورقة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. وجاءت الورقة فى ثلاثة اجزاء تمثل الجزء الاول فى التكيف القانونى حيث تبين أن مجموعة الدول العربية من بين المجموعات الاقليمية لدول العالم الثالث التى استشعرت الحاجة الى اقامة نظام اجتماعى لتنظيم الاستثمار فيما بينها فشهدت الساحة العربية عده محاولات فى هذا الصدد افرزت العديد من الاتفاقيات الجماعية المنظمة لجوانب الاستثمار، الا ان هذا الاتجاه لم يتمخض عنه الا القليل بالرغم من عده محاولات دولية لعقد اتفاق دولى لحماية وتشجيع الاستثمار ولصياغة قانون دولى للاستثمار. ولعل من أهمها ميثاق منظمة التجارة الداخلية الموقع فى "هافانا" بكوبا ٢٤ مارس ١٩٤٨ وغيرها من المحاولات.

وقد برزت بعض الجهود العربية لتنظيم الاستثمار على المستوى الدولى منذ نشأه جامعة

الدول العربية فكانت اتفاقية انتقال رؤوس الاموال بين دول الجامعة العربية عام ١٩٥٣، وتبعت تلك الاتفاقية اتفاقيات عديدة حتى الاتفاقية الموحده لاستثمار رؤوس الاموال العربية التى اقرها مؤتمر القمة العربى الذى عقد بعمان فى نوفمبر ١٩٨٠ والذى كان من اهدافه توحيد المبادئ والقواعد العامة التى تحكم الاستثمارات الوافده .

وقد بينت الورقة المبادئ التى أرستها الاتفاقية الموحده وهى كالآتى:

- المواطنه الاقتصادية العربية اى معاملة رأس المال العربى فى الدول العربية المضيفه له ذات المعاملة التى تعامل بها تلك الدول رأس المال الوطنى المستثمر فيها.
- الحق فى اختيار معاملة اخرى لرأس المال غير العربى والتى تقررها الاحكام العامة للاستثمارات غير العربية.
- التدرج فى منح المعاملة التفضيلية للمستثمر العربى وفقا لاعتبارات معينه.
- منح حوافز الاستثمار.
- استقرار معاملة الاستثمار واستقرار التشريعات المنظمة له .
- تحديد جهة مركزية واحده يتعامل معها المستثمر .
- حرية تحويل رأس المال واعادة تحويله .
- حرية دخول وخروج الايدى العاملة والخبرات الاجنبية.
- بالاضافة الى وجود ضمانات الاستثمار الاساسية مثل حماية حق الملكية، وتسوية المنازعات والتعويضات .

وتناول الجزء الثانى مناخ الاستثمار فى الدول العربية والذى يتمثل فى مجمل الاوضاع والظروف المؤثرة فى اتجاهات رأس المال وتوطنه ويمكن تلخيصها من وجه نظر الاستثمار الوافد فى العناصر الاتية :

- الاوضاع السياسية من مدى تمتع البلد المضيف بالاستقرار السياسى، وتوافر الضمانات ضد المخاطر غير التجارية ، ومدى التزام الدولة بما تتضمنه القوانين المنظمة للاستثمار.

- الاوضاع الاقتصادية المستقرة ومدى توافر مزايا نسبيه للاستثمار وتوفر البنية الهيكلية وعناصر الانتاج فى القطاع المستهدف وتحقيق عائد مجزى.

- الأوضاع الاجتماعية وقابلية الرأى العام المحلى فى الترحيب بالمستثمر الوافد.

- النواحى القانونيه وترتبط بمدى وضوح القوانين المنظمه للاستثمار.

- النواحى المؤسسيه والاجرائيه.

وفى الجزء الثالث عرضت الورقه معوقات الاستثمار العربى، فعلى الصعيد القومى : عدم الاستقرار السياسى والمشاكل الحدوديه والحروب الأهليه والصراعات المختلفه. وعلى الصعيد القطرى - حيث إنها لاتنطبق على جميع الدول العربيه - يمكن تقسيمها الى: معوقات بنيويه. ومعوقات قانونيه. ومعوقات اقتصادية ومالية ومعوقات تنظيمية / اجرائيه / اداريه ومعوقات اجتماعيه. ومعوقات ترجع للمستثمر نفسه وضعف القدره الاستثماريه لدى بعض المستثمرين .

وخلاصة القول إن الاستثمارات باتت اليوم تتحرك فى حرية وفى سرعة نحو السوق حيث الربح الوفير وتخرج منه اذا سادتها ظروف غير مواتيه، وكثير من الدول الناميه أنشأت خلال السنوات القليلة الماضيه أسواقا ماليه ، وتبنى نظرية الاستثمار من أجل التصدير، ومساهمة الاستثمارات الخاصه فى مشروعات البنيه الأساسيه .

الورقة السادسة: د . جاسم المناعى. **الاصلاحات الاقتصاديه فى الدول العربيه وآثارها على حركة الاستثمار والتجارة.** أوضحت الورقه الظروف الاقتصادية للدول العربية قبل مباشرة سياسات الاصلاح الاقتصادى، فعلى الرغم من اختلاف المشاكل الاقتصاديه وحدتها التى مرت بها الدول العربية الا أن هناك قواسم رئيسيه ومشتركه يمكن ملاحظتها مثل تعرض الدول العربيه بدرجات مختلفة لصدمات خارجية لها آثار سالبه على دخولها القومية كارتفاع أسعار الفوائد الدوليه الحقيقيه الأمر الذى زاد من تكلفة خدمة الديون الخارجية. وكذلك الانخفاض الكبير فى شروط التبادل التجارى، وقد أدى كل ذلك الى تزايد حجم المديونات. وارتفاع معدلات التضخم وتدهور موازين المدفوعات كنتيجة لعدم مرونه هياكل الايرادات الحكوميه فى تلك البلاد .

وقد أبرزت الورقه أهداف سياسات التصحيح الاقتصادى والاصلاح الهيكلى وهى استعادة التوازن المالى الداخلى والخارجى للحد من التضخم، وتقوية ميزان المدفوعات واستعادة الجدارة الائتمانيه وتحقيق المستوى المناسب من النمو الاقتصادى القابل للاستثمار.

وقسمت الدراسه الانجازات على صعيد الدول العربيه الى قسمين:

الأول: الانجازات فى مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادى الكلى. حيث حققت الدول العربية درجة ملحوظه من النجاح فى تقليص الاختلالات الداخليه والخارجيه، وضبط معدلات التضخم وتحسين أوضاع موازين المدفوعات ومثال ذلك فى المغرب حيث بلغ انخفاض مستوى العجز المالى فى بداية فترة التصحيح نحو ١٢٪ تحسن خلال الفتره ١٩٩٢ - ١٩٩٤ الى نحو ٤,٢٪، وقلصت مصر والأردن العجز المالى فى حدود ٢٠ - ٢١٪ قبل التصحيح الى نحو ١,٣٪، ٥٪ بالنسبه لمصر والأردن على الترتيب بعد التصحيح، وكذلك فى كل من موريتانيا وتونس والجزائر وأخيرا اليمن .

ويتضح من كل هذا أن الدول العربيه المذكورة حققت انجازات كبيره فى تحقيق الاستقرار فى أوضاعها الاقتصادية الكلية نتيجة اتجاهها نحو العولمة وزيادة الاندماج فى الاقتصاد الدولى.

والثانى: الانجازات فى مجال الاصلاحات الهيكليه حيث تمكنت الدول العربيه من تنفيذ اصلاحات هيكلية واسعه اسهمت فى ازالة القيود وتحرير النشاط الاقتصادى وخلق بيئه مشجعه للاستثمار ومشاركة القطاع الخاص ، وتركزت تلك الاصلاحات فى :

- تحرير التجارة وتقليص الدعم وحسن توجيه الموارد.
- الاصلاحات التجاريه من اصلاح هيكل التعريفه الجمركيه.
- اصلاحات نظام الصرف.
- الاصلاح الضريبى لزيادة الايرادات الضريبيه غير المباشرة.
- اصلاحات السياسة النقديه والنظام المالى وتبنى آليات السوق فى تخصيص الموارد.
- تأهيل المؤسسات العامه من حيث مساهمتها فى الانتاج وشملت اصلاحات تشريعية وادارية.

وقد اهتمت الورقه بنشاط الاستثمار فى الدول العربية التى قامت بتشجيع مجال تطوير أسواق الأوراق الماليه وتشريعات الاستثمار وكذلك تشجيع التدفقات الاستثماريه الخاصه اليها.

فبالنسبه للتطورات على صعيد أسواق الأوراق الماليه فقد شهدت تطورات كبيره فى الدول العربيه من حيث رسملتها وحجم التعامل فيها وتوفير قاعدة بيانات وتحديث نظمها التشريعيه والمؤسسيه. أما بالنسبه للتدفقات الاستثماريه الخاصه بالدول العربيه فتشير البيانات أنها كانت

ضئيلة فبلغت نحو ٣ . ٥٪ خلال الفتره من ١٩٩٠ - ١٩٩٤ من مجمل الاستثمارات المباشره الأجنبيه فى الدول الناميه، وقد شهدت تلك التدفقات ارتفاعا ملحوظا عام ١٩٩٦ فى كل من مصر والمغرب وتونس وعمان لتبلغ نحو ٦٠٠ ، ٥٠٠ ، ٣٠٠ ، ١٥٠ مليون دولار على التوالى حسب احصاءات البنك الدولى .

كما اهتمت الدول العربيه بتحسين مناخ الاستثمار فيها من خلال وضع التشريعات الخاصه بتشجيع الاستثمار واستحداث تشريعات جديده للتيسير على المستثمر .

وقد اوضحت الورقة دور صندوق النقد العربى فى دعم الصادرات حيث انشئ فى ابريل ١٩٧٦ لدفع عجلة التنمية الاقتصادية فى الدول العربية، وتتضمن أهم اهدافه المساهمه فى تصحيح الاختلال فى موازين مدفوعات الدول الاعضاء وتنمية التجارة العربية ، وتطوير الاسواق المالية العربية ، وارساء اساليب التعاون النقدى العربى، وتنسيق مواقف الدول العربية الاعضاء فى مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية .

الورقة السابعة : عبدالرحمن السحيباتى. **تحرير التبادل التجارى العربى. منطقة التجارة الحرة العربية.** قسمت الورقة إلى اربعة أقسام هى: الخلفية التاريخية ، والظروف المستجدة وفرص النجاح ومنطقة التجارة الحرة العربية ، وكفاءة التجارة.

أولا: فى الخلفية التاريخية تبين أن تحرير المبادلات التجارية بين الدول العربية هو المدخل الأول فى اقامة الروابط الاقتصادية والتعاون الاقتصادى فيما بينها، ومن ثم فإن مدخل حرية التجارة فى التعاون الاقتصادى بدأ مع تأسيس جامعة الدول العربية، واخذ مدخل حرية التجارة اشكالا متعدده من حيث اطره القانونية فكانت هناك الاتفاقات الاقتصادية والتجارية الجماعية والثنائية. وعلى ذلك يمكن ترتيب تلك الخلفية التاريخية على النحو التالى:

- ميثاق جامعة الدول العربية (١٩٤٥) وهو السند القانونى لكافة الاتفاقات الجماعية حيث نص الميثاق على ان الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة تحقيقا للتعاون بينها.

- معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية والتى ابرمت اثر

قيام اسرائيل كتحالف دفاعى للمحافظة على المصالح العربية ، وقد كانت اول اتفاقية اقتصادية يقرها مجلس الجامعة العربية هى اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة عام ١٩٥٣.

- ميثاق العمل الاقتصادى القومى واستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك وهما اول وثيقتين اقتصاديتين يتم اقرارهما على مستوى القمه العربية ، وعلى الرغم من الجهد المبذول فى اعداد الوثائق الرسمية لها الا أنها لم تنل حظها من التطبيق من قبل الدول العربية.

- اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية والتى اهتمت بشكل اساسى فى منح التفضيلات فى شكل اعفاءات من الرسوم الجمركية للسلع الوطنية العربية المتبادلة بين الدول العربية. وحددت الاتفاقية جداول السلع التى سيتم تحريرها فى اعوام من ١٩٥٤ الى ١٩٥٩. وكانت هناك محاولات لاحقه لايجاد اتفاقية جديدة الا انه لم يتخذ قرار بشأنها.

- السوق العربية المشتركة فى عام ١٩٦٤: كلف مجلس الوحدة الاقتصادية لجنة فنية لدراسة مشروع السوق العربية المشتركة ، وانحصرت مساعى تنفيذ السوق المشتركة بين اربع دول هى الاردن وسوريا والعراق ومصر ثم انضمت ليبيا عام ١٩٧٥ . الا أن هذه الاتفاقية لم تطبق لعده اعتبارات من اهمها عدم توافر معلومات عن السلع التى يمكن تبادلها ، واختلاف الهياكل الانتاجية والسياسات المالية والنقدية فى البلاد العربية.

- اتفاقية لتيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية لعام ١٩٨١ وتتضمن هذه الاتفاقية اقامة منطقة حرة عربية تقوم على حرية انتقال السلع بشكل متدرج . ونظرا للافتقار الى آليه للمتابعة وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه فإن العديد من الدول العربية كانت تتلكأ فى كثير من الاحيان فى تطبيق قرارات المجلس الاقتصادى بشأن تحرير السلع المدرجة فى القوائم.

ثانيا : فى الظروف المستمده وفرص النجاح تحدثت الورقة عن التغيرات الاقتصادية التى اثرت عليها. فعلى الصعيد العالمى. كثر الحديث حول العولمه وتحرير التجارة العالمية فى ظل تكنولوجيا الاتصالات الحديثة ، والاتفاقية العامة حول التجارة والتعريفات الجمركية، والاتفاقيات الثنائيه التى تجاوزت ١٣٥ اتفاقية بين الدول العربية، وايضا ظهور التكتلات الاقليمية مثل النافتا والاتحاد الاوروبى. وعلى الصعيد العربى كانت هناك تغيرات ومتغيرات لتحقيق التكامل ومنها

الاصلاحات الاقتصادية والنقدية والمالية، وتحرير سعر الصرف، وتسوية المدفوعات ، وشفافية الاسواق، وتحسين مناخ الاستثمار، وانشاء مؤسسات مالية عربية وتزايد دورها فى تمويل وضمان الصادرات.

ثالثا : أما بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية : فذكرت الورقة ان العمل على اقامة منطقة تجارة حره عربية اصبح مطلبا عربيا من مختلف المستويات وهذا ما اكده ملوك ورؤساء الدول العربية فى قمه ٢٣ يونيو ١٩٩٦ وقد اخذ المشروع عده مراحل هى:

- وضع برنامج تنفيذى وتشكيل فريق عمل من الخبراء الحكوميين وممثلين من غرف التجارة العربية لدراسة كيفية تفعيل الاتفاقية واعداد المقترحات اللازمة.

- عناصر البرنامج التنفيذى من التعامل فى السلع الخاضعة للبرنامج ومراعاه الاحكام والقواعد الدولية وغيرها .

- الجوانب التنفيذية والاجرائية والتى تتم مراجعتها بشكل نصف سنوى لتطبيق البرنامج من قبل المجلس، ومعالجة ومكافحة حالات الإغراق والقواعد الفنية المتبعه دوليا ، وتشكيل لجان تسوية المنازعات.

- متطلبات نجاح تنفيذ المشروع على اساس الالتزام بالقرار العربى لدى الدول الاطراف من اتخاذ كافة الاجراءات التشريعية والادارية بينها، والالتزام بآليه التنفيذ والمتابعة للبرنامج وفقا لماهو منصوص عليه فى البرنامج .

رابعا: وعن كفاءة التجارة : اكدت الورقة أن هناك تغيرات اقتصادية وتكنولوجية دولية فرضت نفسها على نظام التجارة العالمية مما أحدث تغييرا فى قواعد عمل النظام التجارى الدولى ومن ثم اصبح البحث عن خفض تكاليف التجارة الدولية فى مختلف مكوناتها وخدماتها ورفع مستوى جودة خدمات التجارة الدولية.

وقد أولت الامانة العامة للشئون الاقتصادية هذا الموضوع اهتماما خاصا وعقدت أول ندوه عربية حول كفاءة التجارة العربية فى يونيو ١٩٩٥ . وبينت الورقة اهمية المجالات السابقة فى رفع كفاءة التجارة العربية وتحسين قدرتها التنافسية كالتالى:

- فى مجال الجمارك : تم تشكيل لجنة للمعلومات الجمركية العربية تهدف الى ادخال نظم المعلومات الجمركية لاختصار الوقت ، وتبادل البيانات بين الدول العربية بطريقة سهله مما يسهل اجراءات تخليص السلع العربية المستوردة من قبل الدول العربية ، وكذلك تسهيل الرقابة .

- فى مجال النقل: يتولى مجلس وزراء النقل العرب مهمه تحسين مستويات النقل بين الدول العربية ووضع استراتيجية لتطوير النقل ، وتشجيع القطاع الخاص على ممارسة دوره فى انشاء شركات النقل .

- فى مجال التمويل والصناعات : اخذ صندوق النقد العربى مهمة تطوير برنامج لتمويل التجارة العربية البينية بالمشاركة مع الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى .

- فى مجال تطوير الأسواق العربية : ترتبط كفاءة التجارة الى حد كبير بعملية تطوير الاسواق العربية وضرورة استخدام وسائل التسويق الحديثة من حيث توفر المعلومات ، وعمليات التغليف واقامة المعارض للسلع العربية فى الدول العربية، وتقديم خدمات ما بعد البيع وغيرها . ولذلك فإن توفير المعلومات والبيانات عن الاسواق العربية . المؤسسات الانتاجية والتصديرية وفرص الاستيراد والتصدير كلها عوامل تساهم فى رفع كفاءة التجارة العربية وتمنحها مزايا تنافسية امام السلع غير العربية.

الورقة الثامنة : **تحديات ومستقبل التجارة العربية" الشركة العربية لمصائد الأسماك** .أكدت الورقة على حقيقتين هامتين هما ضآله حجم التجارة العربية الخارجية ، والتجارة العربية العربية وتراجع معدلاتها . وفى نفس الوقت يدخل العالم القرن الحادى والعشرين وقد تم الاتفاق على الجات وآلياتها واتجه الاقتصاد العالمى الى العولمه فى مجال المال والتجارة والاقتصاد.

وبدراسة واقع التجارة العربية من خلال وضعها الراهن تبين الحقائق الاتيه :

- يشكل النفط نسبة كبيرة من صادرات الوطن العربى تتراوح مابين ٤٤٪، ٩٥٪ من حجم صادرات بعض الدول العربية .
- ضآله الصادرات العربية عموما.
- اعتماد الوطن العربى فى تغطية حاجاته الاساسية من الغذاء على الاستيراد .
- زيادة الواردات العربية عن الصادرات مما ادى الى عجز الموازين التجارية بها.

- تعتبر دول السوق الاروبية المشتركة الشريك الاساسى فى التجارة العربية يليها الولايات المتحدة الامريكية واليابان والصين .

وقد توصلت الورقة الى أهم المعوقات والمشكلات التى تعترض انسياب التجارة بين الدول العربية بعضها البعض والتى يمكن تلخيصها فى الاتى:

- غياب التنسيق فى السياسات الاقتصادية بين الدول العربية وبعضها .
- القيود التى فرضت على تجارة التصدير والاستيراد من رسوم جمركية .
- القيود على تحويل العمله وتعدد اسعار الصرف.
- ضعف التنوع فى المنتج العربى.
- ضعف الدور المصرفى.

وقد تعرضت الورقة إلى تجارب التكتلات العربية مثل مجلس التعاون الخليجى واتحاد المغرب العربى.

اولا: مجلس التعاون الخليجى والذى قطع شوطا كبيرا فى مجال التعاون الاقتصادى وتنسيق السياسات الاقتصادية وتوحيد القوانين المنظمة لحركة التجارة الخارجية . والاتجاه العام السائد فى دول الاتحاد هو تشجيع القطاع الخاص على اقامة المشروعات المشتركة وحرية الاستثمار وانتقال رؤوس الاموال واقامة صناعات تحقق الاكتفاء الذاتى الخليجى بهدف الوصول الى التكامل الاقتصادى .

ثانيا: اتحاد المغرب العربى . ويقوم التعاون فيه من خلال سياسة تفضيلية بين الدول الاعضاء فى الاتحاد بالاضافة الى وجود سياسات تنسيقية فى مجال التصدير والاستيراد وسعيه الدؤوب لتحقيق المشاركة مع دول السوق الاوروبية المشتركة الا ان التطبيق العملى أفرز عن واقع يختلف عما تهدف اليه هذه السياسات .

وفى النهايه أكدت الورقه على أن الساحة العربية قد شهدت جهودا جماعية كبيرة نحو التكامل منذ انشاء الجامعة العربية، واعقبها العديد من الاتفاقات، الا أن هذه الجهود تعثر بعضها وتجمد الاخر وكانت هناك العديد من الصعوبات والمعوقات التى مازالت تعترضه فى الوقت الذى يسعى فيه العالم الى تكوين التكتلات العالمية فكانت السوق الاوروبية المشتركة وتجمع ١٥ دولة

أوروبية ، واتفاقية التجارة الحره لدول امريكا الشمالية ، ومنطقة التجارة الحرة للامريكتين وتضم ٢٤ دولة، ومنتدى التعاون الاقتصادى لدول آسيا الباسيفيك ١٨ دولة وغيرها من التكتلات الاقتصادية. ولم يعد امام العالم العربى الا البحث عن صيغة أو حل يعيد لتجارته سوقها العربى لكى تجد لها مساحه اكبر فى السوق العالمى.

وقد اهتمت الورقة بالمؤسسات التمويلية للدور الذى تشكله من عوامل نجاح المشروعات واستمرارها، وعنيت الورقة بدور كل من المصارف وأسواق المال وشركات التأمين وضمان الاستثمار وطرحت بعض التوصيات التى أهمها رفع الوصاية الحكومية عن البنوك واعداد الكوادر المتخصصه فيها وتحويل البنوك الى بيوت اقتصادية فاعلة تشارك فى المشروعات الاقتصادية وايجاد بنوك متخصصه هندسية وصناعية وتجارية وغيرها .

وبالنسبة لسوق المال (البورصات)، اتاحه قدر اكبر من الشفافية واتاحة فرص لتداول جميع اسهم الشركات المساهمه من خلال اسواق المال وربط البورصات المحلية بالبورصات العالميه.

أما فيما يتعلق بشركات التأمين فيجب البحث عن ادوات جديدة ومتطورة لتغطية جميع انواع المخاطر بما فيها مخاطر عدم السداد ، وتقنين صناعة التأمين ، وتشجيع انشاء شركات اعادة التأمين وشركات ضمان الاستثمار، والتحرر من القيود الادارية والاجراءات البيرقراطية.

توجه تنموى جديد قائم على الاستمرارية وشفافية التكلفة

الصندوق الاجتماعى للتنمية

صمم الصندوق الاجتماعى للتنمية فى بادئ الأمر كشبكة أمان اجتماعية عندما أنشئ بالقرار الجمهورى رقم ٤٠ لعام ١٩٩١. وعلى مدى ثمانى سنوات منذ تاريخ إنشائه، لعب الصندوق أدواراً مختلفة على ساحة التنمية بمصر واصبح رائداً فى هذا المجال. ويتبع الصندوق حالياً توجها تنموياً جديداً يتسم بالاستمرارية يمكن إدماجه فى البرامج الحكومية من أجل تحسين أدائها، خاصة مع ظهور "رؤية الحكومة المصرية ٢٠١٧" عام ١٩٩٧ عندما اتخذ تعريف التنمية بعداً جديداً وتم إعادة تعريف دور الصندوق الاجتماعى للتنمية.

ومن اجل تحقيق مهمته، يهدف الصندوق الاجتماعى إلى إحراز الأهداف المحددة الآتيه:

- توفير فرص عمل للخريجين الجدد والشباب المتعطل عن العمل والعمال الذين يمكن الاستغناء عنهم نتيجة لإعادة هيكلة قطاع الأعمال.
- توجيه المزيد من الاستثمارات العامة الإضافية نحو الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والبيئة.
- خلق آليات لحماية الفئات الأكثر تضررا وتحسين مستوياتهم المعيشية.
- دعم مشاركة الجمعيات الأهلية والتطوعية والخاصة فى تخطيط وتنفيذ مشروعات تخدم الفئات المستهدفة.

ولقد توسع الصندوق الاجتماعى ليصبح من رواد التمكين الاقتصادى وتنمية الموارد البشرية وخلق بيئة مواتية للتنمية البشرية وذلك من خلال تقوية المشاركة للتحكم فى مردود العولمة وتقليل العزل الاجتماعى.

ومن البرامج الرئيسية للصندوق برنامج تنمية المشروعات الصغيرة الذى يعمل على إيجاد وظائف للفئات محدودة الدخل عن طريق مساندة المشروعات الصغيرة سواء الجديدة أو القائمة بالفعل، وقد تحول إلى مؤسسة رائدة لقطاع المشروعات الصغيرة يتوافر لديها

استمرارية التمويل وهى وحدة دعم وتنمية المشروعات الصغيرة(سيدو).

ويتضمن هذا وجود عدد من الاتجاهات مثل اللامركزية ومواصلة الجهد نحو مدخل الربح والتنافسية العالمية وآليات الدعم ذات فعالية التكلفة التى تقوم على تلبية متطلبات السوق.

وتسعى وحدة دعم وتنمية المشروعات الصغيرة بالصندوق الاجتماعى إلى الوصول الى توفير مائة الف فرصة عمل جديدة فى العام من خلال المشروعات التى تساندها فى إطار قطاع المشروعات الصغيرة والتى تخاطب قضايا مختلف المناطق بناء على الاحتياجات والموارد المحلية. ويقدر متوسط حجم القرض الذى تقدمه الوحدة خلال السنوات الخمسة القادمة بنحو ٣٥٠٠٠ جنيها بمتوسط تكلفة لفرصة العمل يقدر بنحو ١٠٠٠٠ جنيها.

وتم تصميم مشروع رائد ليشمل ثلاثة مراحل بهدف تقييم الاحتياجات:

(المرحلة الأولى) قياس مستويات الأداء.

(المرحلة الثانية) ونظام للإدارة يتوافر لدية فعالية التكلفة.

(المرحلة الثالثة) وقد صمم المشروع ليكون لمتابعة آلية للتغير وليعمل كأداة للتدريب على الأساليب الحديثة فى العمل مع وجود استراتيجيات استعادة التكلفة والتركيز على العميل. وستدعم مخرجات المرحلة الثالثة وحدة دعم وتنمية المشروعات الصغيرة وخاصة فيما يتعلق بفعالية التكلفة والاستمرارية.

هذا وقد قام الصندوق الاجتماعى للتنمية بتطوير إمكانية التعاون الفنى مع برامج مماثلة بمختلف أنحاء العالم ويطور الصندوق الاجتماعى حالياً إطاراً عاما من اجل إضفاء طابع مؤسسى على التعاون الفنى وإقامة مركز محلى لدعم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والمعونة الفنية.

وتتعدد التحديات التى تواجه الصندوق الاجتماعى مع إتاحة الفرصة أمام الأطراف المعنية للمشاركة بدرجة أكبر فى عمليات صنع القرار للتأكد من تحقيق التنمية المستدامة . ولذا فإنه يصبح من الضرورى رفع درجات الشفافية والمساءلة لكافة الأطراف المشتركة فى عملية التنمية وتوضيح العلاقة الارتباطية فيما بين الأنظمة التابعة لهم من جانب والأداء الذى يقومون به من جانب آخر.